الطرح التداولي لخواص تراكيب الكلام في مفتاح العلوم للسكاكي

الأستاذ: باديس لهويمل
قسم الآداب واللغة العربية
جامعة محمد خيضر- بسكرة

يعدّ كتاب "مفتاح العلوم" لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السّكاكي[1] من أهم الكتب المصنفة في خانة التراث البلاغي العربي بل واللغوي بأجمله، لكونه يضمّ جملة من علوم اللغة العربيّة أبرزها علم الأصوات والصرف والنحو والبلاغة في كتاب واحد، ولذلك عدّه بعض الدارسين[2] قمة ما وصل إليه الدّرس البلاغي باعتباره أكمل نص بلاغي وصل إلينا يحوي خلاصة علوم البلاغة حتىّ عصره، مما جعل له مكانة وأثرا كبيرين لدى الدّارسين من بعده؛ حيث جعلوا "مفتاح العلوم" مثالا يحتذى وانكبوا عليه دراسةً وشرحًا وتلخيصًا، ولم يحيدوا عنه إلا نادرا[3]

وقد نظر السكاكي إلى اللغة باعتبارها ظاهرة معقدة، ذات أبعاد كثيرة تتطلّب من دارسها الإحاطة بعلوم عديدة،فجعل المفتاح يضم علوم اللغة (صوت وصرف ونحو ودلالة وبلاغة)، هدف وضع علم للأدب، (وهو علم لم يكن موجودا قبله)، تتكامل فيه المستويات المختلفة لدراسة النص وبالتّالي دراسة اللغة من جميع النواحي،تحقيقا لأهداف توخّاها من علم الأدب أبرزها الاحتراز عن الخطأ في العربية أثناء الكلام في عصر فلتت فيه الملكات وفسدت الأذواق، وهوّ ما جعله يدرس طرائق التعبير وما تفيده من معاني مباشرة وغير مباشرة فوظّف بعض مباحث المنطق نحو الحد والاستدلال فأكسب ذلك بلاغته أبعادا لسانية مهمة تندرج خاصة ضمن لسانيات الاستعمال حيث تجاوز السكاكي النّظر في الدّلالات النحوية ا لرّدة ذات المعاني المباشرة إلى دراسة المعاني المتولّدة بعضها من بعض، من خلال قرائن لفظية وحالية، تتضح أثناء الاستعمال، وهو ما جعل فكر السّكاكي في المفتاح العلوم يقترب إلى حدّ ما من الفكر اللساني التداولي في الطرح.

1. منهج السكاكي في علم البلاغة: يعدُّ السكاكي واضع الصّيغة النهائية لعلم البلاغة، بعدما رأى مباحثه مبعثرة الأبواب لا رابط يجمعها، فقام بتحديد مباحث البلاغة وضبط مصطلحا ا جاعلا إيّاها قسمين: علم المعاني وعلم البيان، مع الإقرار بكون الأخير ليس إلاّ« شعبة من علم المعاني لا تنفصل عنه إلاّ بزيادة اعتبار»[4]. ثم أضاف لهما وجوها تحسينية، ولم يَعدّها قسما ثالثا للبلاغة، بل هي وجوه يؤتى ا لتحسين الكلام. ولما رأى السّكاكي أنّ علم المعاني لا يتم إلاّ بعلمي الحد والاستدلال لم ير بدّا من التّسمح

ما، كي يعيد البلاغة لموضعها الطّبيعي بين العلماء والفلاسفة المسلمين لا الأدباء على غرار ما نجده في البلاغة الغربية من أرسطو إلى اليوم[5].

فبدأ السّكاكي منهجه في قسم البلاغة بتمهيد لضبط حدّ علم المعاني والبيان ثم انتقل إلى علم المعاني لصلته بالنحو وأخرّ علم البيان بعدِّه شعبة من علم المعاني وذلك في إطار منهجه العام القائم على التّدرج العقلاني من الجزء إلى الكل ومن المفرد إلى المركَّب ثم قسّم علم المعاني إلى: قانون للخبر وقانون للطلب، جاعلا قانون الخبر أربعة فنون هي: الإسناد والمسند إليه والمسند، وكلّ ما يتصل بذلك من فصل ووصل وإيجاز وإطناب.

ومنهج السّكاكي هنا يتّسم بحسن جمع وتبويب لمباحث علم المعاني، وإحكام بناء في تقسيم الأبواب والفصول، ركز فيه السّكاكي على محاولة جمع مباحث البلاغة المبعثرة عند من سبقه، بخاصة عبد القاهر الجرجاني في نظريّته للنظم التي يبدو أنه استفاد منها كثيرا في هذا الباب. **وما علم المعاني عند السّكاكي إلاّ ما اصطلح عليه الجرجاني بالنّظم،** يقول"أحمد مطلوب": «وحينما قسّم السّكاكي البلاغة إلى علومها المعروفة أطلق مصطلح"علم المعاني" على الموضوعات التي سمّاها عبد القاهر نظما»[6]. وهو ما يتّضح أكثر في تعريف السّكاكي لعلم المعاني حيث يحمل نفس دلالة ما يحمله النظم عند الجرجاني، مثلما سنبيّنه.

وعموما فإنّ منهج السّكاكي في علم البلاغة، يقوم على ضبط المسائل وحصرها ووضع الحدود لكلّ علم وفروعه، بما يضمن سهولة الإحاطة ا، وتقريبها إلى المنهج العلمي، حيث كان يهدف أيضا إلى إكساب البلاغة علميّتها كسائر العلوم في عصره، من خلال تنظيم مباحثها و ذيبها، وإعطائها مصطلحا ا النّهائية، مستعينا في ذلك بعلوم المنطق والفلسفة، وبذلك فعمل السّكاكي في البلاغة« إنّما هوّ سعي إلى جعل البلاغة بمفاهيمها وطرق الإجراء فيها تكتسب صفة العلم شأ ا شأن بقيّة العلوم صرفا وإعرابا وكلاما وأصولا»[7].

فمفتاح العلوم بمنظور لساني، يشكّل نشاطا لغويا ذي وظائف متعددة يبحث السّكاكي من خلالها عن أهداف محدّدة ومرتبطة بسياقات متعدّدة وهو بذلك نشاط واع ينفذه السّكاكي وفقا لشروط ينتج خطابه من خلالها. ولذلك يصّرح "محمد العمري" بأنّ« المشروع الذي ذهب فيه السّكاكي كان أشبه بعلم النص عند اللسانين المعاصرين(...) وإذا كان السّكاكي قد جعل البلاغة مساوية في آخر المطاف لعلمي المعاني والبيان

فإن "فان دايك" صرح في بداية مقاله المذكور[يقصد النص بنياته ووظائف) بأن علم النّص هو الممثل العصري للبلاغة»[8].

2ـ مفهوم علم المعاني وموضوعه وأبعاده التداولية:

يعرف السكاكي علم المعاني بقوله :«**هو تتبّع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره**»[9].

فيجعل وظيفة علم المعاني دراسة أساليب الكلام وتراكيبه ومعانيها، مصنفا الكلام إلى قانون للخبر وآخر للطّلب،حيث اكتشف أنّ دراسة هذه المعاني في الكلام بمختلف تراكيبه وسياقاته وأغراضه غير ممكنة، ويجب حصرها إذ لا ماية لها يقول:« إنّ التّعرض لخواص تراكيب الكلام موقوف على التّعرض لتراكيبه ضرورة لكن لا يخفى عليك حال التّعرض لها منتشرة، فيجب المصير إلى إيرادها تحت الضّبط بتعيين ما هو أصل لها وسابق في الاعتبار ثم حمل ما عدا ذلك عليه شيئا فشيئا على موجب المساق، والسّابق في الاعتبار في كلام العرب شيئان: الخبر والطّلب»[10]

فموضوع علم المعاني في مفتاح العلوم هوّ التراكيب البليغة المتميّزة والمفيدة "خواص التّراكيب"، ولا يمكن دراستها لكثرة انتشارها إلا بإيرادها تحت الضّبط من خلال تعيين ما هو أصل لها وما هو سابق في الاعتبار، ثمّ حمل ماعدا ذلك- كما يقول السكاكي- على موجب المساق والسّابق في كلام العرب :الخبر والطّلب، ولكل منهما شكله اللغوي وصيغته وأدوات تدلّ عليه وفق مواضعات اللّغة، فيكون المرسِل إمّا مخبرا وإمّا طالبا، وفي الحالتين هوّ منجز لأفعال لغوية معيّنة بحسب قصده وغرضه التّواصلي،وإستراتيجيته في ذلك تتراوح بين:

1- إجراء الخطاب على الأصل فينجز إزاء ذلك أفعالا كلامية مباشرة:إخبار أو استفهام أو أمر أو نداء أو تمني.

2- إجراء الخطاب على غير الأصل فينجز أفعالا كلامية غير مباشرة تحمل معان ثوان يستلزمها سياق الاستعمال وأصوله المحيطة به.

فللكلام بصفة عامة مسلكان ينحصر فيهما: إمّا أن يكون خبرا وإمّا إنشاء؛ ومعيار التّصنيف بين الأسلوبين: بحسب قبول الحكم عليها بالصّدق أو الكذب[11]، استنادا للواقع الخارجي، يُعدّ معيارا تداوليا

وقرينة هامّة، ذلك أنّه يستند في دراسة الكلام إلى مدى مطابقة الواقع من عدمها(العالم الخارجي)، بمعنى يدرس مدى مطابقة الكلام للاستعمال في الخارج من عدمها كي يكون خبرا، وإلاّ فهو طلب يتحقّق بفعل لغوي يستدعي من السّامع إنجاز عمل ما وهذا جوهر ما تبحثه اللّسانيات التّداولية.

ويمكن صياغة ذلك تداوليا بالقول أنّ الخبر والطّلب خطابان تواصليان تامّان يحقّقان مبدأ الإفادة في الكلام من جهة، ويتمّ فيهما مراعاة قصد المتكلم وغرضه من الكلام، مع فارق أنّ الخبر يصف نسبته الخارجية[12]، في حين أنّ الطلب يوجدها وينشئها. فإذا قابلنا تصور الخطابين الخبري والإنشائي بعامة بما جاء به "سيرل" نجد أنّ الخبر بما يحويه من أضرب، يندرج ضمن صنف "التّقريريّات" Assertifs بمعايره، وغرضها المتضمّن في القول هو "التّقرير" ويعني «إدراج مسؤولية المتكلّم عن صحة ما يتلفظ به»[13]، وشرطها امتلاك الأسس القانونية أو الأخلاقية التي تؤيد صحة محتواها[14]، أمّا الطلب فيندرج ضمن باقي الأصناف ويتوزّع عليها.وهيّ أفكار تداولية في حقيقتها تجعل ثنائية الإخبار والطّلب عند السّكاكي تتقاطع مع نظرية الأفعال الكلامية المباشرة وغير المباشرة "لأوستين" و"سيرل" بل وتتقاطع مع نظرية الاستلزام الحواري لبول غرايس أيضا،وتتجاوزه في بعض جوانب التحليل.

نقدم مثالا على ذلك في مبحث من مباحث الخبر عند السكاكي بتحليله تداوليا، ومبحث آخر من مباحث قانون الطلب يوضح الطرح التداولي لفكر السكاكي في مباحث علم المعاني من خلالهما:

أولا : تداولية أضرب الخبر :

يتّضح الطرح التداولي لأضرب الخبر عند السّكاكي، من خلال عرضه لرواية أبي إسحاق الكندي مع أبي العباس المبرد، حينما سأل الكندي المبرّد بأنّه يجد في كلام العرب حشوا يظهر في قولهم: "عبد الله قائمٌ"، ثم قولهم "إنّ عبدَ الله قائمٌ"، ثمّ "إنّ عبدَ الله لقائمٌ" والمعنى ،حسبه، واحد، فأجابه المبرّد وهو أديب ولغوي، بأنّ المعاني مختلفة ذلك أنّ "قولهم عبد الله قائم"، إخبار عن قيامه وقولهم "إنّ عبد الله قائم" جواب عن سؤال سائل وقولهم "إنّ عبد الله لقائم"، جواب عن إنكار منكر لقيامه.[15]

فواضح أن هذا الخبر يكشف لنا الفرق بين التصور القضوي للخطاب، والتصور التخاطبي له، فسؤال الكندي يدل على أنه لا يرى في الكلام سوى معناه القضوي ممثلا في نسبة القيام لزيد، ولذلك رأى في الكلام

حشوا إذ القضية المعبّر عنها واحدة، دون أن يلتفت للمعنى الإنجازي المراد بكل جملة مما سبق وهو ما كشف عنه "المبرّد" حيث بيّن « أنّ المعنى الذي يقصده المتكلم، يتّخذ له من الوسائل اللّغوية والمقاميّة ما يعين على إدراكه، فقد أدرك أن قصد المتكلم مراعى فيه حال المخاطب»[16].

فالتّصور التّخاطبي إذن لما رآه الكندي حشوا، هو أنّ الجمل الثلاث تشكّل خبرا تختلف درجاته في كلّ مرة بحسب المقام والغرض المتضمّن في القول، وكل تغيُّر في اللّفظ فيها مؤذن بتغيّر في المعنى، واللّغة في هذه الحال، تعدّ بمنظور تداولي:« أعمالا لغوية يختلف فيها توكيد الإثبات عن الإثبات ويراعي المتكلم عند إنجاز الأعمال اللغوية اعتقادات المخاطَب وافتراضاته»[17]

فللكلام معنى قضوي محتوى فيما يحمله من أفعال لفظية، ومعنى إنجازي خاضع لقصد المتكلم، وحال السّامع ومقامه؛ ويظهر جليا أنّ العارف بصياغة الكلام، كما يقول السّكاكي، يدرك أنّ هذه الأمثلة:إن زيداً منطلقٌ، وزيدٌ منطلقٌ، ومنطلقٌ، تعدّ تراكيبا نحوية سليمة، تدلّ على معان معيّنة، بحسب قصد المتكلِّم والمقام في كلّ منها. وبمعايير أوستينAustine، وسيرلSearl فإنّ هذه التّراكيب تشكّل أفعالا إنجازية مختلفة بحسب قصد المتكلم والمقام، ولذلك تمّ استعمالها في صيغ مختلفة، فالمثال الأوّل يحوي قوّة إنجازية دالّة على رد الإنكار أو نفي الشّك لمخاطَب شاكّ ومنكِرٍ للكلام والمثال الثاني: ورد خاليا من أدوات التّوكيد، ليدلّ على مجرّد القصد إلى الإخبار فقط فهو فعل إنجازي منوط به الإخبار عن انطلاق زيد وإثباته له، والمثال الثالث يعدّ أيضا فعلا لغويا يفيد الإخبار عن انطلاق زيد، لكن حذف فيه المسند إليه (زيدٌ) مراعاة للمقام، وما الفرق بين هذه الأفعال اللّغوية سوى في درجة الشّدة بحسب الغرض المتضمّن في القول.

فرواية ابن الأنباري التي عرض فيها سؤال الكندي وجواب المبرّد له[18] تضمّ قرائن تداوليّة تستند عليها نحو استخدام أدوات معينة لتوكيد الكلام والتّدرج فيه، وكأ ا تعرض سلالم حجاجية تجعل المتكلم يتدرج في الاحتجاج لكلامه بحسب حال مخاطبه ودرجة تقبّله أو إنكاره للخطاب.مما يجعل المتلفّظ بالخطاب يفاوت في درجة شدة أفعاله اللّغوية بحسب غرضه المتضمّن في قوله، وحال مخاطبه« فكلّ صنف من المتضمّن في القول له غرض point أو هدف ذاتي internal لكونه فعلا من ذلك الصنف...فالوعود...غرضها إلزام المتكلم نفسه بعمل شيء، [و]الأوامر... لحمل النّاس على عمل شيء، وهكذا فكلّ واحد من هذه الأغراض أو

الأهداف، نسمّيه الغرض المتضمن في القول للفعل المتعلّق به»[19]، ويستدعي هذا أن يكون للمتلفظ بالخطاب ملكة تمكّنه من اختيار التّركيب الخبري المناسب عند إرادته التّلفظ بقصد ما داخله، فيراعي حال سامعه، وظروفه وعلاقاته الاجتماعية، ويستخدم أضربا مختلفة للخبر، تندرج ضمن القوى المتضمّنة في القول، وقد ميّز فيها السّكاكي على غرار باقي البلاغين من قبله، ثلاثة أضرب، وهو تمييز يقوم على أساس تداولي يستند عليه في تحديدها، بيان ذلك استناد السّكاكي إلى طبيعة العلاقة بين المخاطِب والمخاطَب في تمييز أضرب الخبر. حيث يضطر المتكلم في كل مرة إلى تعديل خطابه والتّصرف فيه بحسب حال سامعه ومقامه كي يضمن لكلامه تحقيق الوظيفة التّواصلية المنوطة به، وهو ما يعرف في الفكر اللّساني المعاصر بـ"التّعالق بين البنية والوظيفة"[20]، في الأنماط المقاميّة المختلفة.

ثانيا :تداولية أبواب الطلب: اقتصر السّكاكي في باب الإنشاء على الإنشاء الطّلبي فقط دون غيره من الإنشاء غير الطّلبي، ربّما لكون الطّلب تتولد عنه معان تستفاد من السّياق وينتقل فيه من الدّلالات الحقيقية إلى الدّلالات المتحوّلة عنها بما يكسب الكلام قيما جمالية وتداولية مهمّة. ثم قيّد صحة الطّلب بشرطين يتّضحان من قوله: « لا ارتياب في أنّ الطلب من غير تصوّر إجمالا أو تفصيلا، لا يصحّ وأنه يستدعي مطلوبا لا محالة ويستدعي فيما هو مطلوبه أن لا يكون حاصلا وقت الطّلب»[21]

فالشرط الأول: هو أن الطلب يجب أن يشتمل على تصور للأشياء في الخارج دون الحكم بأمر على أمر «والتّصور إجمالا هو تصور النّسبة بين شيئين من غير حكم أو تصورها على سبيل الشّك أو الإمكان، أمّا التّصور تفصيلا فهو تصوّر الأشياء أو الكليات مفردة كتصور أحد طرفي النسبة في الذهن»[22] وأما الشرط الثاني فهو أن الطلب يستدعي مطلوبا لا يكون حاصلا وقت الطلب.

وتتبدى الأبعاد التداولية هنا بوضوح في كون أبواب الطّلب التي حصرها السّكاكي في: التّمني والاستفهام والأمر والنّهي والنّداء، تشكل أفعالا كلامية إنجازية مباشرة وغير مباشرة؛فهذه الأبواب متى أجراها المتلفّظ بالخطاب على أصلها، ووفق شروط كل باب منها في سياقا ـا المناسبة، تولد عنها أفعال كلامية إنجازية مباشرة تفيد: التّمني والاستفهام والأمر والنّهي والنّداء بمعانيها الأصلية، لكنّه قد يتولّد عنها حين يمتنع إجراؤها على أصل استعمالها معان أخرى ذات أغراض تستفاد من السّياق، بمعنى أنّ أنماط الطّلب الخمسة (الأفعال

الإنجازية المباشرة) بأغراضها الأصلية (تمنٍّ واستفهام وأمر و ي ونداء)، يمكن أن تتحول بمعونة قرائن معيّنة لإنجاز أفعال كلامية غير مباشرة تناسب مقتضى الحال.

ويمكن توضيح ذلك استنادا إلى الشكل التالي:[23]

الطلب (الأفعال الإنجازية المباشرة في قانون الطلب)

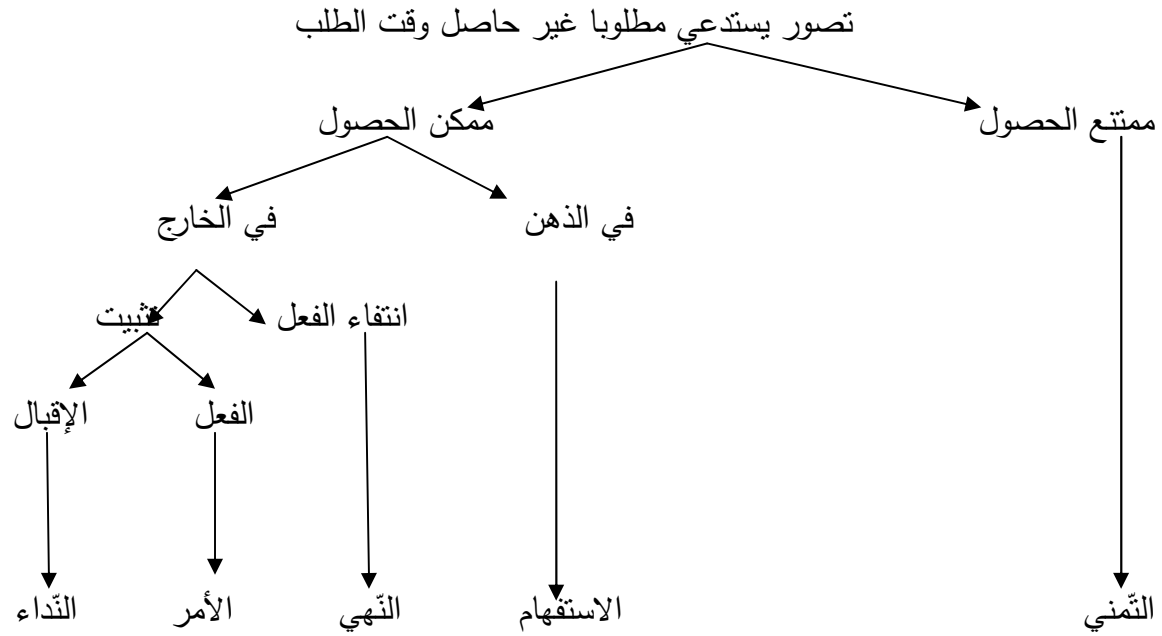

يمثّل هذا المخطط تصنيفا لأهم الأفعال الكلامية الإنجازية المباشرة عند السكاكي، وأهم شروطها الإنجازية، كي تؤدي أغراضها التّواصلية بحسب الأصل في المفتاح، ومعلوم أنّ«عبارة الفعل اللّغوي الإنجازي في الأبحاث الدّلالية والتّداولية المعاصرة[تدل] على الحدث أو الفعل L'acte الذي يحققه المتكلم عن طريق استعمال ملفوظ من ملفوظات الألسنة الطبيعية داخل مقام تخاطبي معين»[24]، ومن هذه الملفوظات الطبيعية ما أشار إليه السّكاكي من أفعال إنجازية مباشرة وغير مباشرة.

وبحسب معايير سيرل Searl فإنّ الأفعال الإنجازية الطّلبية بما تحويه من قوى إنجازية(تمن واستفهام وأمر و ي ونداء) تصنّف ضمن الإعلانيات والتّوجيهات والالتزاميات وهي تختلف في درجة شد ا أو في قو ا الإلزامية فهناك أفعال إنجازية أقل إلزامية من أفعال أخرى وهناك أفعال غير ملزمة تماما، وهو ما يتناسب ومفهوم أوستين Austine "القوة الكلاميّة fillocutionnary force[25] ويتوقف تحقيق هذه الأفعال الإنجازية على بعض القواعد التأسيسية، كان قد عني ا أيضا أبو يعقوب السّكاكي، وهو بصدد الحديث عن

شروط أداء أفعال الطلب لمعانيها وأغراضها بحسب أصل الاستعمال فيها، وهذا ما سنعكف على توضيحه من خلال تحليل الاستفهام والأمر عند السكاكي:

ب/الاستفهام: يختلف الاستفهام عند السّكاكي عن باقي أنواع الطّلب كونه طلبا لحصول شيء في الذّهن يقول:« والفرق بين الطّلب في الاستفهام وبين الطّلب في الأمر والنّهي والنّداء، واضح فإنّك في الاستفهام تطلب ما هو في الخارج ليحصل في ذهنك نقش له مطابق وفيما سواه تنقش في ذهنك ثم تطلب أن يحصل له في الخارج»[26]

فالاستفهام عند السكاكي طلب لحصول ما في الخارج في الذهن، فيصدر من شاك أو جاهل شيئا ما، يطلب ارتسامه في ذهنه، موجه نحو المستقبل ولذلك قيّده السّكاكي بأن لا يكون حاصلا وقت الطّلب، وفي إمكان المخاطب (المسؤول) الإجابة عن سؤال الاستفهام على الأقل في نظر المستفهِم (السّائل)، مع شرط إرادة هذا الأخير الاستفهام عن شيء يهمّه ويعنيه أمره، وتلك هيّ بإجمال شروط إجراء الاستفهام على حقيقته.وبالتعبير التّداولي الحديث، الاستفهام فعل كلامي إنجازي مباشر، إذا ورد بحسب أصل استعماله؛« "طلب حصول"- "في الذهن"- لغير حاصل -"ممكن الحصول"- "يهم المستفهم" و"يعينه شأنه"»[27] فالاستفهام فعل كلامي استعلامي يقوم بإنجاز وظائف تواصلية مهمة إذا ما جاء وفق شروط إجرائه على أصله فيحافظ حينها على هوّيته الإنجازية، وقد يخرج إلى أغراض تواصلية أخرى في حالة خرقه شروط إجرائه على الأصل.

ويمكن اختصار آليّات إجراء الاستفهام على أصله في شروط ثلاثة:عنصر الزّمان: فيكون الاستفهام في المستقبل، وعنصر الإمكان: أن يكون في إمكان المسؤول الإجابة عن استفهام السّائل، وعنصر الإرادة: أن يريد المستفهِم حقيقة الاستفهام، ويكون أمر المستفهَم عنه يعنيه.

فإذا تم استيفاء هذه الشروط تم إنجاز الفعل الكلامي منه بصيغته الإنجازية المباشرة ويسمّى استفهاما حقيقيا، ويصنّف بحسب "ج. أوستين J.Austine وسيرل Searl في خانة التّوجيهيّات، أمّا إذا تولّدت عنه أغراض تواصلية أخرى حين خروجه عن أصل الاستعمال فيصنّف بحسب دلالاته الإنجازية الجديدة.

ج/ الأمر: الأمر عند السّكاكي فعل كلامي إنجازي يتضمّن طلبا للحصول في الخارج، حيث يعرفه بأنّه« طلب لحصول ثبوت متصوّر»[28] وله عدّة صيغ اسميّة وفعليّة وحرفيّة أداتية تتّضح من قول السّكاكي:« للأمر حرف واحد وهو اللاّم الجازمة في قولك ليفعل(...) والأمر في لغة العرب عبارة عن استعمالها [يعني لام الأمر الجازمة]، نحو: لينزل، وانزل، ونزالِ وصهْ على سبيل الاستعلاء»[29]

فالسّكاكي يرى أن للأمر أداة واحدة يتحقق ـا فعله الإنجازي هي اللاّم الجازمة إضافة إلى تحقّقه بصيغة فعل الأمر المباشرة نحو: انزل، حيث يحوي الفعل في طيّاته قوة إنجازية مباشرة للأمر وأمّا صيغ الأمر الاسمية فمنها: أسماء الأفعال نحو: صَهْ.

ولا يتحقق الفعل الإنجازي المباشر للأمر، إلاّ من خلال تصوّر تداولي يتمثّل في مراعاة حالة المتكلم ومنزلته بالنّسبة للمخاطب، ولذلك يشترط السّكاكي "الاستعلاء" كي يتحقّق بصيغة مباشرة يقول: «ولا شبهة في أنّ طلب المتصوّر على سبيل الاستعلاء يورّث إيجاب الإتيان على المطلوب منه ثم إذا كان الاستعلاء ممن هو أعلى رتبة من المأمور استتبع إيجابه وجوب الفعل بحسب جهات مختلفة، وإلاّ لم يستتبعه، فإن صادفت هذه أصل الاستعمال بالشّرط المذكور أفادت الوجوب وإلاّ لم تفد غير الطّلب، ثمّ إنّـا تولّد بحسب قرائن الأحوال ما ناسب المقام»[30]. ممّا يعني أنّ الفعل الكلامي الإنجازي من الأمر يتحقق من خلال إتيانه على أصل استعماله وذلك إذا جاء خاضعا لجملة من القواعد اللسانية والتّداولية، فأما القواعد اللسانية فنحو: [31]

- أن يكون الفعل تاما ودالاّ بصيغته المستعملة على الأمر أو بالأداة اللاّم الجازمة.

وأمّا القواعد التّداولية فترتبط بوضعية كل من المتكلّم والسّامع، إذ لابد لتحقيق الفعل الإنجازي الأمري من شرط "الاستعلاء" بالنسبة للمتكلم كي يحقق غرضه الإنجازي من فعل الأمر، وإلاّ فإن الفعل كما يرى السّكاكي قد يولّد أغراضا إنجازية أخرى بحسب قرائن الأحوال والمقام فيفيد الفعل الإنجازي المتولّد: الدّعاء إذا استعمل على سبيل التضرع وكان توجه الخطاب الأمري من الأقل درجة إلى الأكثر منزلة، ويفيد السّؤال أو الالتماس إذا تساوى المتخاطبان في المنزلة.

ويضاف إلى شرط "الاستعلاء" وجوب توفر شرط قدرة المتكلم على إصدار الأمر وإرادته فعل ذلك، وبحسب تصنيف علماء اللّسانيات التّداولية (جون سيرل J.Searl) وليفنسونLivensen، وج براون braown) مثلا فإنّ الأمر جزء من الأفعال التوجيهية[32]، يهدف إلى توجيه المتلقّي نحو سلوك معيّن والتّأثير فيه، ولم يختلف المحدثون في تحديد الفعل الإنجازي المباشر من صيغة الأمر وتحديد حالات خروجه لدلالات وأغراض تواصليّة خطابيّة يقتضيها المقام، عمّا جاء به السّكاكي، من تحليلات للفعل الطّلبي "الأمر"، والمعاني المتولّدة من خروجه من أصل الاستعمال.

فأساليب الطلب: أمر و ي ونداء واستفهام وتمني، تعد أفعالا كلامية إنجازية مباشرة، وتحمل دلالا ا الحرفية من خلال صيغتها المباشرة، إذا ما أجريت بحسب أصل استعمالها (وفق شروطها الإنجازية الحرفية)، لكنها قد تخرج لأغراض تواصلية مختلفة إذا لم تجرِ بحسب مقتضى الظاهر، فتفيد أفعالا كلامية غير مباشرة . وبصفة عامة فالملفوظات الطّلبية (الإنشائية) تنجز في حقيقتها أحداثا حيث أن المتكلم حينما يستعملها يحقق فعلا وينجز حدثا.

هذا ونجد علم المعاني، عند السّكاكي، يهتم بالموقف الخارجي[33]فيُعنى بمطابقة الكلام لمقتضى الحال؛ والمقصود به المقام ومن ضمنه حال السامع. وهذا مظهر آخر من مظاهر تداولية علم المعاني عند السكاكي حيث يكون فيه الاهتمام بدراسة الظّاهرة في سياق استعمالها ومقام ورودها.

3 ـ علم المعاني ودراسة ظواهر التخاطب:

يسير السكاكي في كتابه مفتاح العلوم من الجزء نحو الكل، ومن المفرد نحو المركب، ومن اللفظ نحو المعنى ، استنادا إلى فكره الاعتزالي الذي يعلي من قيمة العقل، فركز في إقامة ثوابته على التركيب والدلالة والتداول؛ بحيث يدرس النحو التراكيب الوضعية في أصل استعمالها، بعد أن يدرس علم الصرف هيئات الألفاظ وبنيا ا ، ويدرس علما المعاني والبيان المعاني الدلالية والتداولية للتراكيب في سياقا ا الاستعمالية.

وكان هدفه دراسة صحّة الأداء اللّغوي في كلام العرب وممارسته على الوجه الذي يليق، والبحث في سبل تجاوز مثارات الخطأ الثّلاث: في المفرد والمركّب ومطابقة الكلام لما يقتضي الحال ذكره أو عدم مطابقته، «وبذلك تكون كفاية تحصيل علم الأدب قائمة على كفايات نحوية لغويّة تتّصل إمّا **بالمفردات** من حيث

جواهرها وموادّها وهو علم اللغة (يقصد به الدّلالة المعجمية للألفاظ المفردة)، أو من حيث صورها وهيئا ا وهو علم الصّرف، أو من حيث انتساب بعضها إلى بعض بالأصلية أو الفرعية وهو علم الاشتقاق.

وإما بالمركّبات على الإطلاق: فأما باعتبار هيئا ا التركيبية وتأديتها لمعانيها الأصلية فعلم النحو، وأما باعتبار إفاد ا لمعان زائدة على أصل المعنى، فعلم المعاني، أو باعتبار كيفية تلك الفائدة في مراتب الوضوح فعلم البيان»[34].

فهذا بيان يوضّح تصّور السّكاكي للممارسة الخطابية الناجعة بدءًا بالمفردات وانتهاء بالمركّبات في مقاما ا الإنجازية، وكذا تصوره لكفايات التّحصيل من كل علم وسبب وروده في منظومة السّكاكي التّحليلية وعلاقته بعلم الأدب، وصولا إلى تحقيق كفاية علم الأدب، ويبين كيف أنّ السّكاكي يتّصف بوعي منهجي وضبط دقيق لعلوم الأدب، كما يتّصف بسعة علمه على نحو جعله يدرك كيفية توزيع هذه العلوم داخل المفتاح، ويرتّبها الترتيب الذي تستحقه بعد تلخيصها بحسب مقتضى المقام.ممّا أكسبه شهرة واسعة، جعلت شأنه في البلاغة التي اشتهر ا أكثر من أي علم آخر، شأن سيبويه في النّحو؛ إذ نجد كلّ من ألّف بعد السّكاكي في البلاغة، بقي يدور في فلك القسم الثالث للمفتاح يشرحه ويختصره ولا يحيد عنه إلاّ في جزئيّات صغيرة على غرار ما فعل النّحاة بعد سيبويه.

واعتمد السّكاكي في دراسته للقسم الثّالث على منحى الجرجاني و جه فانطلق ممّا انتهى إليه الجرجاني في النّظم، لتكون اية دّلائل الإعجاز بداية لمفتاح العلوم بلاغيا بيان ذلك؛ أنّ السّكاكي في مبحث علم المعاني بدأ بتعريفه بكونه :«هو تتبّع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتّصل ا من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره»[35].

فما قصده السّكاكي ذا النص هو عينه ما جاء به الجرجاني في تعريفه للنّظم بقوله:« ليس النظم شيئا إلاّ توخي معاني النّحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين الكلم»[36] ، وتتبع خواص تراكيب الكلام يتقاطع كثيرا ويُكمل عبارة توخي معاني النحو الجرجانية، فقد قرأ السّكاكي بلاغة الجرجاني قراءة فاحصة، واستفاد من نظريّته في النّظم ليوظّفها تحت غطاء المعاني، مما جعل مفتاح العلوم يحمل مؤشرات إيجابية عن دراسة اللّغة في سياقات استعمالها، كما يحمل دلائل للدّراسة النّصية موَزعة في مباحث المفتاح بخاصّة في شقّه البلاغي من خلال تجاوزه مدار الدّلالة اللّغوية(الوضعية)، على حد تعبير خالد ميلاد وتوصّله إلى« نتيجة قيّمة كان

الجرجاني الممهّد لبلوغها وهي أنه لا قيام لمعنى إلا بالتركيب فعمد بذلك إلى تأسيس مبحث سمّاه علم المعاني وهوّ مبحث استقل بنفسه جهازا نظريا لدراسة معاني التراكيب في الكلام أي معاني التراكيب في صور عدولها وخروجها عن الجهاز النظري النحوي ودخولها في الاستعمال وقد تفطن السكاكي إلى أن مجال دراسة المعنى هوّ النص فدرس معاني التراكيب داخل الجملة ومعاني الفصل والوصول بين الجمل»[37].

وعلى هذا فإنّ هذه النظرة الجديدة للبلاغة التي أتى ـا السّكاكي في مفتاحه، بدءًا بحصر المسائل والمباحث وتحديدها وضبطها، هيّ التي جعلت تلاميذه يقبلون على القسم الثالث من المفتاح فقط، فأضرّوا مشروع السّكاكي العام لعلم الأدب بتجزئته دون أن ينتبهوا لذلك، ويوضّح الباحث"سعد عبد العزيز مصلوح" ذلك بقوله:« وعندنا أنّ المفتاح كان هوّ الخطوة الطبيعية المنتظرة بعد كتابي عبد القاهر"الدلائل" و"الأسرار"، ومُؤَدَّى ذلك أنّ نظرية السّكاكي في علم الأدب، كانت ثمرة طبيعية لنظرية النظم، بيد أنّ السكاكي أضر به تلامذته وتابعوه باجتزائهم القسم الثالث من كتابه، وقطعه عن سياقه وفصمهم لعرى منظومته التّحليلية، وإحلالهم ثلاثية المعاني والبيان والبديع، محلّ الثلاثية الأصلية التي أقام عليها بناء كتابه وهي ثلاثية الصّرف والنّحو وعلم المعاني، التي تتكامل لتشكّل علم الأدب»[38].

فمنهج السّكاكي في دراسته للمعنى منهج علمي مضبوط يقوم على تجاوز النّظر في الدّلالات النحوية ا رّدة ذات المعاني المباشرة إلى دراسة المعاني المتولّدة بعضها من بعض من خلال قرائن لفظية وحالية تتضح أثناء الاستعمال، وهو ما جعل فكر السّكاكي في مفتاح العلوم يقترب إلى حدّ ما من الفكر اللّساني التّداولي في عصرنا الحاضر.

فكان للسّكاكي كغيره من بلاغيّينا القدامى، فضل الالتفات إلى العديد من ظواهر اللّغة الهامّة سواء في النّحو أو البلاغة أو الدّلالة أو التّداولية والأسلوبيّة، ومعالجتها بوعي عميق وتفهم لا يقلّ عن إدراك اللّغويين والتّداوليين الغربيّين أمثال: بيرس Peirce وفان دايك Van Dijk وجون أوستينJ.Austin و رومان جاكبسون Roman jakobson، وهو ما جعل مفتاح العلوم يزخر بمؤشّرات تداولية مهمّة، منها عناية السّكاكي بعناصر الخطاب :المتكلّم والرّسالة والسامع والسّياق.

يقول الباحث نعمان بوقرة «تجلت ملامح التداولية بشكل أكبر عند السّكاكي من خلال توصيف عناصر العملية التّواصلية وربطها بمقتضى الحال لأنّ وضعية المتلقي وأحواله تساهم مساهمة فعّالة في فهم المقصد فهما جيدا وتحدّد أيضا نوعية الكلام المرسل من المتكلّم»[39].

فأبو يعقوب السّكاكي يولي أهمية بالغة لطرفي الخطاب مخاطِب(متكلم) ومخاطَب (سامع) وأقوالهما، ويجعلهما أساس عملية التواصل يقول:«وحق الخطاب أن يكون مع مُخاطَب معيّن»[40].فنجده يؤكد على أهمية التخاطب والتّواصل بين الناس/ وأنّه لا يتم إلا بمراعاة طرفي الخطاب (مخاطِب/مخاطَب) كما أنّ الرّسالة في حد ذا ا تتحدّد نوعيتها من خلال مراعاة حال السامع ومكانته، ولعل هذا ما جعل السكاكي يقيم دراسته في المفتاح كلّها «انطلاقا من العلاقة بين المتكلم والمخاطب في مختلف حالا ا وتغيّرا ا وظروفها، وكذا مقاصد ونوايا المتكلم من وراء استعمالاته للّغة»[41].

فالتخاطب عند أبي يعقوب السّكاكي يتم من خلال مراعاة: المتكلم والمخاطَب ومقتضى الحال الذي يشمل كل ما يحيط بالكلام، ويساعد على فهمه وتحليله والوصول إلى قصد المتكلم ونواياه كما يشمل تحقيق الإفادة لدى السامع.

فمما يدخل في إطار العناية بالسّامع وأحواله ومكانته في المفتاح نجد علم المعاني، والمخاطب ما نعرف الطرف الثاني في عملية التخاطب الذي ينشئ المخاطب (المتكلم)، خطابه من أجله ويوجهه إليه، وعلى أساسه (المخاطَب) يتحدد نوع الرسالة (الخطاب)، التي ينشؤها المتكلم (المخاطِب)،«فإنشاء الخطاب وتداوله مرهون إلى حدّ كبير، بمعرفة حاله أو بافتراض ذلك الحال، والافتراض المسبق ركن ركين في النّظام البلاغي العربي، إذ العناية في المقام الأول موجهة إلى المرسل إليه»[42].

وهذا يعني أن المخاطَب (السّامع) يكون دائما حاجزا في ذهن المتكلّم (المخاطِب) عند إنتاجه لخطابه، ويختار المتكلّم حينها الإستراتيجية التي تناسب قصده وتراعي حال مخاطَبه كي يضمن لكلامه الإفادة، وهذا ما يمنح الخطاب حيويته وحركيته.

ومن مظاهر عناية السّكاكي بالسّامع تعريفه لعلم المعاني حيث جعل مراعاة حال السامع[43]مركز اهتمامه، وعلى أساس هذه الحال تتفرع أضرب الخبر يقول:«اعلم أنّ علم المعاني هوّ تتبع خواص تراكيب

الكلام في الإفادة وما يتّصل ـا من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره»[44].

فعلم المعاني يبحث في مطابقة الكلام لمقتضى الحال؛ أي أن تُوافق تراكيب الكلام، ما يقتضيه الحال، فيهتمّ أساسا بالمقام ومن ضمنه حال السّامع فإذا تحقّقت المطابقة أو الموافقة، ينتج عنها إفادة واستحسان في الكلام، ذلك أنّ الكلام إذا لم يُحقق فائدة لدى المتلقي يعدّ كلاما باطلا لا يُلبي الغرض الذي وُضع من أجله.

فموضوع علم المعاني إذن دراسة العلاقة بين تراكيب الكلام و"مقتضى الحال"؛ فيدرس التراكيب في ضوء المقام الذي ترد فيه، ويبحث في مدى مطابقتها له تحقيقا للإفادة والاستحسان، حيث يفترض بتراكيب الكلام الصّادرة عمّن له فضل تمييز ودراية (صاحب الكفاية الأدبية)، أن تكون مطابقة لمقتضى الحال حتى نقول أنّه أفاد المخاطب معنى ما ونقل قصده لمخاطبه، والناتج من علاقة المطابقة بين تراكيب الكلام ومقتضى الحال هو الإفادة والاستحسان لخطاب المتكلّم[45].والإفادة في حدِّ ذا ـا سمة تداولية مهمة تستند عليها اللسانيات التداولية في دراستها للغة أثناء الاستعمال.

فمهمّة صاحب علم المعاني دراسة مدى نجاح المتلفّظ بالكلام في تحقيق المطابقة بين خواص تراكيب الكلام، التي سمّاها الجرجاني قبل السّكاكي "بمعاني النّحو"، ومقتضى الحال استنادا لمرجعيّة لغويّة مشتركة بين المتكلّم والسّامع، فإذا تحقّقت المطابقة نقول أنّ المتكلّم أفاد السّامع معنى وجعله يستحسنه ويقتنع به وبذلك« فوظيفة علم المعاني تزيد عن وظيفة النّحو بثلاث مراتب زيادة الفائدة والاستحسان والإقناع»[46].

فالإفادة في "مفتاح العلوم" قرينة تداولية مهمّة في تحقيق إنجازيّة الخطاب وضمان نجاعته التّواصلية، وعلى أساسها يتحدّد موضوع علم المعاني، وهو مافتئت تؤكّد عليه حديثا اللسانيات التّداولية؛ حيث يقول الباحثان "دان سبربر"(Dan Sperper) و"ديردر ولسن" (Deirder Wilson) « إنّنا نعترف بأنّ كل الأحكام تنطوي تحت مسلّمة الإفادة التي هيّ أكثر دقّة وصحّة من الأحكام الأخرى»[47].والإفادة في مفتاح العلوم كما رأينا تكمن في النّظر في أحوال المخاطبين أثناء الحديث وحال الخطاب وبخاصّة المخاطَب« فمن المعلوم، كما يقول السّكاكي، أنّ حكم العقل حال إطلاق اللسان هو أن يفرغ المتكلّم في قالب الإفادة ما ينطق به تحاشيا عن وصمة اللاّغية، فإذا اندفع في الكلام مخبرا لزم أن يكون قصده في حكمه بالمسند للمسند إليه في خبره ذاك إفادته للمخاطَب متعاطيا مناطها بقدر الافتقار»[48]. فحصول الفائدة لدى المخاطَب يعدّ

مبدأ مهما وغرضا تواصليا على المتكلم مراعاته أثناء إنجازه لخطابه وتلفّظه بكلامه، ولا يكون ذلك إلاّ من خلال مراعاة مقامات الكلام بحسب المخاطَب من حيث كونه ذكيا أو غبيا، خالي الذهن أو سائلا أو منكرا ، فإذا ألقى خبره مثلا لمن هو خالي الذّهن مما يلقى إليه لم يحتج إلى تأكيد كلامه (المتكلم) كونه أعرف من مخاطَبه بموضوع الخطاب .

ولا يتحقّق الغرض التّواصلي للمتلفّظ بالخطاب إلاّ إذا راعى درجة إفادة مخاطَبه فيكون «متعاطيا مناطها بحسب الافتقار»[49]حيث إنّ تحصيل الفائدة يختلف من متلقّ لآخر ولا تكون متساوية، وما على المتلفظ بالخطاب إلاّ أن يفيد مخاطَبه بحسب درجة حاجته، فمقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي.

فصاحب علم المعاني بحسب السكاكي يتخيّر الكيفيات المخصوصة من التراكيب اللغوية ويربطها بمقاما ا أو الحال الملائمة لها، وهوّ ما على الأديب العمل به في إنتاجه لخطاباته ونصوصه فيختار ممّا يقدّمه له علم المعاني من تصورات فنية للتراكيب اللّغوية[50]، ما يتواءم مع مقاصده بحسب الظّروف والأحوال، فلكل مقام تراكيب مخصوصة تناسبه، ولما كان علم المعاني يُعنى أساسا بالموقف الخارجي"المقام"، فيراعي حال السامع ويجعله مركزًا لاهتمامه، جعله محمد عابد الجابري يُعنى بشروط إنتاج الخطاب، في حين جعل علم البيان الذي يركّز على مطابقة الكلام للمراد منه، يُعنى بقوانين تفسير الخِطاب ذلك أنه يهتم بالموقف الداخلي فيركز على قصد المتكلم من كلامه ومدى تحقيق تراكيب اللغة لهذا القصد[51].

3ـ السّياق والمعنى في مفتاح العلوم:

عني السكاكي بظاهرة السّياق أيّما عناية حتى أنّ فكرة "مقتضى الحال" كانت تؤطّر عمله في كثير من مباحث المفتاح فجعل منها أساسا لمعرفة قصد المتكلّم من خطابه وتحديدا له سواء في إجراء الخطاب على أصل الاستعمال فيعبّر المتكلّم عن قصده بحسب مقتضى الظّاهر أو في تجاوز ذلك لمعان ثوان يجري فيها الكلام لا على مقتضى الظّاهر، والمقام هو الذي يضمن سلامة المعنى وتحقق الفائدة لدى السّامع، ولذلك عدّ الباحث "عبد الملك مرتاض" مصطلح "مقتضى الحال" عند السّكاكي يكافئ دلاليا في اللسانيات الحديثة مصطلح" تداولية اللغة" يقول:« ونلاحظ أن مفهوم السّياق البلاغي تتنازعه نزعتان اثنتان إحداهما "المرجع" وإحداهما الأخرى "تداولية اللّغة" أو ما في حكمه أو ما يطلق عليه أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي (ت626هـ) مقتضى الحال».[52] ففكرة مقتضى الحال والمقام أو السياق عموما، بما يضمّه من

صفات للمتكلم وعاداته ومقاصده وإشاراته الجسمية، وكذا السامع وصفاته وعاداته ومستواه، والزمان والمكان..، ذات أبعاد تداولية بارزة تظهر من خلال إسهامها في تحديد دلالة الفعل الكلامي الإنجازي المباشر وغير المباشر وفهمها، وهو ما أكد عليه جون أوستين j.Austine بقوله:« إن مسألة الأغراض والمقاصد في التلفظ بالعبارة وما يحتف ا من سياق قرائن الأحوال،هي مسألة لها خطرها وشأ ا».[53]

فعلى المتكلّم أثناء تعبيره عن قصده مراعاة قرائن الأحوال ومقامات الكلام وإصدار كلامه بحسب المقتضى كي يضمن لقصده الوصول وتحقيق الفائدة لدى السّامع، لأنّ السامع يستند للمقام وقرائن الأحوال في كشف المعنى المقصود من الكلام، وذلك في عملية عكسية يقوم ا، يكون للسّياق فيها دور فعال في توجيهه لمقاصد المتكلم من خطابه.

وتتبدى عناية السّكاكي بفكرة مقتضى الحال أو المقام[54]من خلال ربطه الصّياغة اللّغوية(صرفية و نحوية) بالسّياق والمقام، ممّا جعل مقياس الكلام عند السّكاكي في باب الحسن والقبول، بحسب مناسبة الكلام لما يليق به(مقتضى الحال)؛ « فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم فحسن الكلام تجريده من مؤكّدات الحكم وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك فحسن الكلام تحلّيه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفا وقوة. وإذا كان مقتضى الحال طي ذكر المسند إليه فحسن الكلام تركه وإن كان المقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب، وكذا إن كان المقتضى ترك المسند فحسن الكلام وروده عاريا عن ذكره، وإن كان المقتضى إثباته مخصصا بشيء من التّخصيصات فحسن الكلام نقله على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقدّم ذكرها»[55].

فالذي يلاحظ على حديث السّكاكي هو تعدّد مقتضيات نظم الكلام و تنوّعها فالمتكلّم ليس حرا تماما في إنتاجه لجمله وخطاباته ، حيث يخضع إلى مقام السّامع وما يكتنفه من أحوال حتى يحقّق الفائدة المرجوّة من تلفّظه بالخطاب مستعينا بما تقدّمه له البلاغة من تراكيب بليغة وتصوّرات فنّية تساعده على نقل مقاصده في مختلف الظروف والأحوال، وعلى أساس ذلك يكون حسن الكلام، فتحذف عناصر من الجملة إن اقتضى المقام الاختصار و تثبت عناصر أخرى في مقام آخر.

والبليغ هو الذي يتقن التّصرف في كل المقامات والأحوال، ولذلك يجب أن يكون متوسّعا في العربية ووجوه استعمالها في المقامات المختلفة فيعرف ما يصلح في كل مقام من المقامات، وهو ما ينعكس في صياغته اللّغويّة.

واستنادا السّياق بنوعيه المقالي والمقامي ينطلق المتلقي في كشف قصد المتلفّظ بالخطاب، حيث تشكل أدوات النص اللغوي وخواصه التركيبية إضافة لما يكتنف النص من أحوال، قرائن مساعدة في كشف المقاصد والأغراض التّواصلية للكلام فإذا« كان كلّ متكلم باللغة إنّما يهدف بكلامه إلى غرض ما و ينحو في كلامه نحو مقصد ما، فإنّ كلامه يحمل غرضه ومقصده في ثناياه و يصبح الدّور الأساسي للمتلقي هنا أن يقوم بعملية في اتجاه معاكس خائضا في نصّ الكلام ليصل إلى مراد المتكلم»[56]

وهو ما يؤكّده فرانسوا لاترافيري (François latraverse) حيث يرى أنّ« استعمال اللّغة من منظور التّداولية غائي، فالتّكلم يتم لتحقيق غاية ما أو هدف معيّن أو إشباع حاجة محدّدة أو الحصول على فائدة. فلذا تستعمل اللّغة للأغراض والمقاصد والمآرب ذا ا بصفة فعليّة و عملية في سياقات مختلفة و مقامات متباينة»[57].

ويستند المتلقي إلى معطيات السّياق والمقام في بحثه عن قصد القائل (المتكلّم) بخاصة إذا كانت القوة اللّزومية متّسعة بحيث تتجاوز معاني المفردات التي يتركّب منها القول معجميا ودلاليا.وهو ما تؤكّد عليه اللّسانيات التّداولية، فهذا"أوستين" يرى« أنّ ما نستعمله من ألفاظ ينبغي أن نرجع "في بيان معانيها ولغاية تأويلها" إلى سياق الكلام ومقتضى الحال الذي وقع فيه تبادل التّخاطب اللّساني أو وروده فيه على وجه مخصوص»[58].

وأمّا السّامع فينطلق، من عكس العمليّة حيث تكون دلالة المقال على ضوء المقام، كاشفة لقصد القائل/المتكلّم؛ فكل متكلم باللغة إنّما يهدف بكلامه إلى التّعبير عن قصده مراعيا في ذلك مقامات الكلام وسياقاته؛فينطلق المتكلّم منشئ الخطاب من المعنى إلى المبنى وينطلق المتلقي للخطاب(السّامع)من المبنى إلى المعنى، ويرتكز الطّرفان على معطيات السّياق المقالي والمقامي ضمانا لنجاعة التّواصل بينهما.

ولم يفت السّكاكي التّأكيد على هذه الفكرة التداولية بكلّ أبعادها حيث نجده وتحت عنوان فرعي"**لكل مقام مقال**"، يبيّن لنا في نصّ نفيس دور السّياق بنوعيه، وبخاصّة مقتضى الحال، في كشف مقاصد

المتكلّمين وتأطيرها أثناء الإنجاز اللّغوي، وكذا دور السّياق في تحقيق الإفادة لدى السّامع منطلقا من معطيات علم النحو (أصل المعنى) ليصل إلى المعاني الثّواني في علم المعاني ودلالا ا الضّمنية، يقول:« لا يخفى عليك أنّ مقامات الكلام متفاوتة فمقام التّشكر يباين مقام الشّكاية ومقام التّهنئة يباين مقام التّعزية، ومقام المدح يباين مقام الذّم ومقام التّرغيب يباين مقام الترهيب، ومقام الجد في جميع ذلك يباين مقام الهزل وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار ومقام البناء على السّؤال يغاير مقام البناء على الإنكار، جميع ذلك معلوم لكل لبيب وكذا مقام الكلام مع الذّكي يغاير مقام الكلام مع الغبي و لكلّ من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر.

ثم إذا شرعت في الكلام فلكل كلمة مع صاحبتها مقام ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام، وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق، وهو الذي نسمّيه مقتضى الحال»[59].

يصبّ هذا النص القيّم للسّكاكي في صميم اللّسانيات التّداولية ويكشف عن أوضاع لسانية مرتبطة بالصّياغة اللّغوية، وأخرى غير لسانية منها ما يرتبط بالمتكلّم و مقاصده ومنها ما يرتبط بالسّامع وأحواله والفائدة التي سيجنيها من الخطاب، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد السّكاكي يميز بين: مقامات الكلام و تدل في الأغلب على الأغراض والمقاصد التي يساق لها الكلام نحو التشكّر والتّعزية والتّهنئة والتّرهيب والتّرغيب التي من أجلها ينتج المتلفظ بالخطاب نصه. ومقتضى الحال ويرتبط بخواص تراكيب الكلام حيث يختار المتكلم من التّراكيب البليغة ما يناسب قصده من الكلام في ظل المقامات والأحوال التي يصدر فيها خطابه[60]. ولذلك فإنّ مقتضى الحال أشد ارتباطا بخواص تراكيب الكلام التي يبحثها علم المعاني كو ا أساسا تتحقّق من خلاله مقاصد المتكلم وتنكشف،ولذلك فإنّ علم المعاني «عادة ما يهتمّ بخواص التّراكيب التي تكون دليلا على مقصد المتكلّم وغايته من كلامه، فعلم المعاني عند البلاغيين ليس علم التراكيب بل هو علم خواص التّراكيب»[61] التي توصلنا إلى غرض المتكلّم من كلامه، فالوظيفة التّداولية لعلم المعاني تختص ببناء الحدث اللغوي(المقال) من خلال اختيار التراكيب المناسبة والمقام. واختيار قوانين النّحو الملائمة وتنظيم المحتوى بطريقة منطقية تتّسق ضمن عملية الاتّصال اللّغوي بأكملها.

وما تركيز السّكاكي على دور السياق بنوعيه في كشف مقاصد المتكلّمين من خلال ما توفره البلاغة العربية إلاّ من أجل الوصول إلى الغاية الأسمى من مشروعه لعلم الأدب وهو« الشّغف بالتّلقي لمراد الله تعالى من كلامه»[62] والوقوف «على تمام مراد الحكيم تعالى وتقدّس»[63]، فمقتضى الحال عند السّكاكي أن يكون الكلام مصادفا لما يليق به من قصد ومقام، وهو الأمر الذي يدعو المتكلّم إلى اعتبار خصوصيّة ما تناسب قصده من كلامه في ذلك المقام، وتلك الخصوصيّة هيّ مدار عناية علم المعاني ووظيفته.

ويشير السّكاكي في نصه السابق الذي يكشف عن كثير مما يتبناه اليوم المشتعلون في حقل الدلالة والأسلوبية ولسانيات النص والتّداولية، إلى أنّ بنية الخطاب اللغوي تختلف بحسب مقاصد المتكلمين و تغييرات المقام و لذلك كان لكل مقام مقال وكل تغير في المقام والقصد يتبعه تغيير في الصّياغة اللغوية(خواص التراكيب).

كما التفت السّكاكي لكلّ ما يحيط بالعملية التّواصلية من سياق ومقام وخطاب وطرفاه مخاطِب ومخاطَب، ووصل إلى أنّ مقامات الكلام مختلفة وكذا أنماط الاستخدام اللّغوي وأشكاله تختلف وتتنوّع بحسب العلاقات الاتّصاليّة ومقتضيات هذا الاتّصال، من مقام المتكلّم إلى مقام السّامع ومقام الكلام وسياقات وروده، فخطاب الذكي مثلا يغاير خطاب الغبي وخطاب المثقف يغاير خطاب العامّي من النّاس حتى يحقق الخطاب أغراضه التّواصلية والإقناعيّة، فللمقام بكل ما يحمله من عناصر دور كبير في ممارسة الخطاب الإقناعي وإنجازه انطلاقا من قصد المتكلّم وانتهاء بإفادة السّامع معنى أو إقناعه والتّأثير عليه. ولذلك يبدأ السكاكي حديثه عن المقام بالتأكيد على فكرة "مقتضى الحال"يقول:« ولا يتّضح الكلام في جميع ذلك اتّضاحه إلاّ بالتّعرّض لمقتضى الحال»[64]

والملاحظ أن الأغراض التي يساق لها الكلام تكون ضمن أفعال كلاميّة منها:أفعال كلاميّة إنجازية متضمنة في القول نحو التّشكر والشّكاية والتّعزية(...) ومنها أفعال تأثير بالقول نحو التّرغيب والتّرهيب.

فالسّكاكي يؤمن بأنّ مقاصد المتكلّمين لا يتم تحديدها إلاّ بالاستناد لقرائن نصّية تركيبية في الكلام، هي التي اصطلح عليها حديثا (Contexte verbal) وتحتلّ مركزا مهما في اللسانيات النّصية والتّداولية، فاللغة هي مجال كشف المقاصد من خلال ما تعكس من اختيارات للمتكلمين ـا في خواص تركيبيّة تتلاءم مع مقاصدهم ومقامات الأحوال التي ينجزون فيها خطابا ـم وهذا ما يسمى بالسياق المقالي بما يضمّه من حذف

وذكر وتعريف وتنكير وتقديم وتأخير وفصل ووصل والتفات« فإن كان مقتضى الحال طيّ ذكر المسند إليه فحسن الكلام تركه و إن كان المقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة، فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب، وكذا إن كان المقتضى ترك المسند فحسن الكلام وروده عاريا عن ذكره وإن كان المقتضى إثباته مخصصا بشيء من التخصيصات فحسن الكلام نظمه على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقدم ذكرها وكذا إن كان المقتضى عند انتظام الجملة مع أخرى فصلها أو وصلها(...) فحسن الكلام تأليفه مطابقا لذلك»[65]

.

فالاعتبارات السّابق ذكرها تمثّل خواصّ تركيبية يختار منها الناظم أو المتلفظ بالخطاب ما يتلاءم مع مقاصده ويستعملها في تراكيبه بحسب المقامات الخاصة التي يكون فيها مع مخاطبه، وهذه الاعتبارات أو خواص التراكيب بعدما أوردها السّكاكي إجمالا قام بتفصيلها في معالجته لفنون الخبر الأربعة و بيان مقتضى الحال لكلّ منها.

فالسّياق الذي يعالجه السّكاكي هنا هو سياق نصّي تداولي لأن النص يحوي بنى لغوية ذات خواص ترتبط بمقامات إنجازها يحمل من خلالها النص وظائف عديدة، ويقوم السّياق التداولي بتأويلها في شكل أفعال كلامية تعبر عن المقاصد والأغراض التّواصلية التي أنجزت للتعبير عنها، نحو الشّكر والشّكاية والتّهنئة والتّعزية والمدح والذّم والتّرغيب والتّرهيب.

هذا ما أراد السكاكي قوله بالتعبير اللساني الحديث(اللّسانيات التداولية)، تحت فكرة بلاغية قابلة لأن تكون نظرية قائمة بذا ا، وهي فكرة "**مقتضى الحال**" التي تولّدت عنها العبارة التّداولية " لكلّ مقام مقال"؛« فالتّداولية تعرض للمعنى الاستعمالي وهذا يتضمّن دراسة المنطوق اللغوي دراسة تتجاوز الدّراسة النحوية والدّراسة الدّلالية دون أن ملها، إ ا تستفيد منهما ثم تبني عليهما وبعد ذلك تدرس المتكلم صاحب المنطوق اللغوي و كل ما يتصل ذا المتكلم مما له تعلّق بالرسالة اللغوية أو المنطوق كيف نطق؟ و لماذا؟ وما هدفه؟ أو ما قصده »[66] .

ففكرة مقتضى الحال التي يدعو السّكاكي لمراعا ا في جل مباحث المفتاح، تشكّل سياقا تداوليا يتمّ من خلاله دراسة مباحث البلاغة في سياقا ا الاستعمالية لتشمل كل ما يحف ا من مقامات، ولذلك رأى الباحث "سعد عبد العزيز مصلوح" أنّ فكرة مقتضى الحال عند السّكاكي تعدّ« مشروعا طيبا يمكن الانطلاق

منه وإعادة النّظر فيه لصياغة طراز يتّسم بالدقة و الشمول في ضوء نظرية التواصل الشعريpoetic communication واللسانيات النفسانية والاجتماعية» [67]

تبدو،إذن، عناية السّكاكي بفكرة مقتضى الحال عملية واعية ومقصودة، حيث جعلها تضطلع بدور المرشد في ضبط المعاني وتحديد المقاصد بغية تحقيق الفائدة لدى المتكلّم والسّامع على حدّ سواء، فتمكّن المتكلّم من التّعبير عمّا يلج بخاطره من معان وما يقصده من أغراض بحسب الظّروف والمقامات؛ فيختار لمقاصده تراكيب مخصوصة تنسجم والمقامات التي يوجد فيها مع سامعه، كما تمكّن فكرة "مقتضى الحال" السامع من التّوصل لمقاصد مخاطِبه استنادا لما يحفّ بالكلام من سياقات لغوية ومقامية. فينطلق في عملية عكسيّة بحسب قدراته الاستدلالية من تراكيب الكلام المخصوصة وسياقات ورودها اللغوية والمقاميّة ليصل إلى قصد المتكلّم ويجني الفائدة من الخطاب،وهو ما نمثل له بالخطاطة التالية:[68]

المتكلّم– القصد ⟵ ⟶ المتلقي– الفهم

ومن هنا تظهر أهمّية السياق بنوعيه في كشف مقاصد الخطاب وتحقيق الإفادة لدى السّامع، فخواص تراكيب الكلام توفر للمتلقى (المخاطَب) ما يُعينه على الوصول للمعنى ، ولعل هذا هو هدف السّكاكي من وضع علم المعاني، يقول: « اعلم أنّي مهّدت لك في هذا العلم قواعد متى بنيت عليها أعجبت كل شاهد بناؤها، واعترف لك بكمال الحذق في صناعة البلاغة أبناؤها، و جت لك مناهج متى سلكتها أخذت بك عن ا هل المتعسّف إلى سواء السّبيل(...) ونصبت لك أعلاما متى انتحيتها أعثرتك على ضوالّ منشودة وحشدت منها ما ليست عند أحد بمحشودة، ومثلت لك أمثلة متى حذوت عليها أمنت العثار في مضانّ الزلل»[69] .

هكذا تكون خواص تراكيب الكلام التي يعتني ا علم المعاني حسب السكاكي تكملة مهمة لفكرة نظرية النظم الجرجانية واستكمالا بأفكارها بحسب ظروف العصر الذي وجد فيه المفتاح

الهوامـــــش:

---

[1] هو أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السّكاكي الخوارزمي الحنفي، ولد في قرية من قرى خوارزم عام (555 هـ/1160 م). وقد ترك السّكاكي مجموعة مؤلّفات منها:"مفتاح العلوم"أشهر مصنّفاته على الإطلاق، و"شرح الجمل": قام فيه بشرح كتاب الجمل للجرجاني، و"كتاب التبيان" ورسالة في علم المناظرة.(يُنظر في ترجمة السكاكي: مفتاح العلوم:تحقيق:عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 2000، ص14-15؛ السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم دار

الفكر، بيروت، الجزء2، ط2، 1979، ص364؛ ياقوت الحموي: معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: إحسان عبّاس، دار الغرب الاسلامي، الجزء6، (ط1)، 1993، ص2846.

(2) ينظر خالد ميلاد:الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، جامعة منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط1،2001 ص323؛ وسعد عبد العزيز مصلوح، في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، عالم الكتب،القاهرة، ط1، 2006، ص31؛ وشكري المبخوت: الاستدلال البلاغي، دار المعرفة للنّشر وكلية الآداب والفنون والإنسانيات بجامعة منوبة، تونس، ط1، 2006، ص93، 94.

(3) على الرّغم مما وجه لمفتاح العلوم من نقد شديد، من طرف دراسي البلاغة فقد أثنى عليه كثير من الباحثين بما فيهم ناقدوه أنفسهم، واعترفوا له بفضل لمّ شعث الأدب لاسيما علم البلاغة العربية (ينظر:السكاكي، مفتاح العلوم، ص6.

(4) مفتاح العلوم، ص249.

(5)ولعلّ هذا ما أكّده الباحث الجزائري عبد الملك مرتاض في كتابه "نظرية البلاغة" إذ يرى بأن البلاغة العربية يجب أن تُوضع في موضعها الطبيعي الذي نشأت فيه(الفلسفة والمنطق) وكان أولى بالفلاسفة المسلمين أن يطوّروها لا الأدباء، وحينما يتمّ ذلك سنسلّم بتعقيدات السّكاكي الذي لم يزد على أن أعاد البلاغة لحضنها الطبيعي إقرارا منه بفلسفية البلاغة العربية. ينظر عبد الملك مرتاض: نظرية البلاغة، دار القدس العربي، الجزائر، ط2، 2010، ص69.

(6) أحمد مطلوب: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مطبعة ا مع العلمي العراقي، بغداد،(دط)، الجزء3،1987، ص278؛ وينظر: أحمد مطلوب، حسن البصير،البلاغة والتطبيق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، ط2، 1999، ص91.

(7) شكري المبخوت: الاستدلال البلاغي، ص98.

(8) محمد العمري: البلاغة بين التخييل والتداول، أفريقيا الشرق، المغرب، دط،2005، ص50.

(9) مفتاح العلوم: 247.

(10) نفسه، ص251.

(11) يتّفق السّكاكي في هذا المعيار مع تصنيف أوستين الأوّل حينما جعل الجمل الخبرية قسمين: جمل وصفية يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب، وجمل إنشائية لا تصف الكون فلا تخضع لذلك الحكم، ينظر: آن روبول، جاك موشلار التّداولية اليوم علم جديد للتّواصل،ترجمة عزالدين دغفوس، محمد الشيباني، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1 ،2003، ص30، وخالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية،جامعة منوبة، تونس، ط1، 2001، ص494.

(12) مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ، ط1، 2005، ص81، 82.

(13) نفسه، ص82، و ص 135.

(14) ينظر المرجع نفسه، وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا التّقابل لا يخلو من عموم لأنّ هناك صنفا من التقريريّات أو الإخباريات وإن جاء خبرا فإنّه يفيد إنشاء فعل لغوي وإنجازه، وبالتالي يجب أن نخرج منها ما دل على الطلب بصيغة الخبر: نحو قوله تعالى: ﴿ وَالمطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (البقرة: 288) فدلالة الجملة الخبرية في هذا السّياق هيّ الأمر لا الإخبار، بمساعدة القرائن وبالّتالي يجب إخراج هذا الصّنف من التقريريّات (الإخباريّات).

(15) ينظر: مفتاح العلوم، ص259؛ وباديس لهويمل:الاستعمال اللغوي لأضرب الخبر في مفتاح العلوم للسكاكي، مجلة حوليات المخبر، مخبر اللسانيات واللغة العربية،كلية الآداب واللغات، جامعة بسكرة، العدد الأول،2013، ص111.

(16) محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، دط، 2002، ص108.

(17) شكري المبخوت : الاستدلال البلاغي، ص22؛ باديس لهويمل:الاستعمال اللغوي لأضرب الخبرفي مفتاح العلوم للسكاكي، ص113.

[18] يعدّ الجواب البلاغي للمبرّد على سؤال الكندي دليلا واضحا على مشروعية القراءة التداولية للفكر البلاغي العربي، وتاكيدا صارخا لوجود مظاهر ومبادئ تكاد تكون نفسها التي يعنى ا الدّرس التداولي الحديث على غرار القصد والإفادة ومطابقة الكلام لمقتضى الحال والمقام؛ فأمثلة الكندي التي رأى فيها تكرارا يحمل كلّ منها مظاهر تداولية كشفها له أبو العبّاس، وتتعلّق بسياق استعمال كل مثال. ينظر: صالح بن غرم الله بن زياد، البلاغة العربية من حيث هي موقف تلق،ص46،47. باديس لهويمل: مظاهر التداولية في مفتاح العلوم للسكاكي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2014، ص127ـ 134.

[19] سيد هاشم الطّبطبائي: نظرية الأفعال الكلاميّة بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، ص17.

[20] ينظر: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص95.

[21] السّكاكي: مفتاح العلوم، ص414.

[22] خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، ص332.

[23] ينظر: المرجع نفسه، ص332، 333، وأحمد المتوكل ص98.

[24] إدريس سرحان: طرق التّضمين الدّلالي والتّداولي في اللّغة العربية وآليّات الاستدلال، أطروحة مقدّمة لنيل دكتوراه الدّولة،شعبة اللغة العربيّة وآدا ا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، المغرب،السنة الجامعية:2000،1999، ص340.

[25] ينظر: عمر بلخير: تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، منشورات الاختلاف ، الجزائر،ط1، 2003، ص173.

[26] مفتاح العلوم، ص415، 416.

[27] أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ،دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ط1، 1986،ص99.

[28] السّكاكي: مفتاح العلوم، ص415.

[29] نفسه، ص428.

[30] نفسه، ص428.

[31] ينظر: عمر بلخير: تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النّظرية التداولية، ص174.

[32] ينظر: عبد الهادي بن ضافر الشهيري: استراتيجيات الخطاب، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت ،ط1 ،2004،ص339.

[33] ينظر: محمد عابد الجابري: بنية العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط2، 1987، ص97.

[34] خالد ميلاد:الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، ص318.

[35] مفتاح العلوم: 247.

[36] عبد القاهر الجرجاني:دلائل الإعجاز،اعتنى به علي محمد زينو، مؤسسة الرّسالة ناشرون،دمشق،بيروت، ط2005،1، ص383.

[37] خالد ميلاد: "المعنى عند البلاغيين، السكاكي نموذجا"، ضمن أعمال ندوة صناعة المعنى وتأويل النص،كلية الآداب ،منوبة، ، ا لمد9، 1992، ص168.

[38] في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، عالم الكتب ، القاهرة، ط1، 2006 ص65، 66.

[39] نعمان بوقرة: "ملامح التفكير التداولي البياني عند الأصوليين"، (www.algahereya.net 2010/08/18. 1520)

[40] مفتاح العلوم: ص271.

[41] بشير إبرير: توظيف النظرية التبليغية في تدريس النصوص بالمدارس الثانوية الجزائرية، (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في اللسانيات التطبيقية)، جامعة الجزائر، السّنة الجامعية:1999 /2000، ص33.

[42] عبد القادر بن ظافر الشهيري: استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ص47، 48.

[43] يرى الباحث محمد صلاح زكي أبو حميدة أنّ السّكاكي حين إشارته للمتلقي(المخاطَب)، يُؤثر استخدام مصطلح السامع دون غيره، ولهذا دلالته الثقافية المتمثلة في كون النصوص الأدبية كانت تُلقى بلسان صاحبها مشافهة أو ينقلها الرواة شفاهة أيضا وبذلك فالمتلقي

يتصل بالنص من طريق السمع فحسب دون القراءة والكتابة وهو ما يؤدي إلى استجابة سريعة للنص يعوزها التأمل والتروي والاسترجاع ومن ثم تكون الأحكام انطباعية مباشرة. ينظر:البلاغة والأسلوبية عند السكاكي، ص43.

(44) مفتاح العلوم: ص247.

(45) ينظر: دلال وهبة، حسن الأبيض، علم التركيب الوظيفي في مشكلة الحدود بين النّحو وعلم المعاني، ا لّة العربية للعلوم الإنسانيّة، مجلس النّشر العلمي، جامعة الكويت، العدد:70، 2000، ص148.

(46)محمد العمري: البلاغة العامّة والبلاغة المعمّمة ، ص .وينظر:البلاغة العربية أصولها وامتدادا ا، ص492

(47) عمر بلخير: تداولية الخطاب المسرحي، ص 103.

(48) السكاكي:مفتاح العلوم، ص 258.

(49) نفسه، ص258.

(50) ينظر: حامد صالح خلف الربيعي، مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء، جامعة أم القرى، السعودية، دط، 1996،ص581.

(51) ينظر: محمد عابد الجابري: بنية العقل العربي، ص97؛ يقول الجابري بيانا لذلك:« إنّ علم المعاني يُعنى أساسًا بشروط إنتاج الخطاب، بينما يُعنى علم البيان أساسا بقوانين تفسير الخطاب».

(52) نظرية البلاغة،دار القدس العربي، الجزائر،ط2، 2010،ص166.

(53) جون أوستين، نظرية أفعال الكلام العامّة، كيف ننجز الأشياء بالكلمات، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق،دط،1991، ص65.

(54) لا يختلف مفهوم المقام عن مفهوم الحال ويشمل« مجموعة الاعتبارات و الظروف و الملابسات المحيطة بالنشاط اللغوي و تؤثر فيه بحيث لا تتجلى دلالة الكلام إلا في ظلّها» التهاوني: كشّاف اصطلاحات الفنون، وضع حواشيه أحمد حسن منشورات دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان، ط1، 1991،ا لمد:3، ص574.

(55) مفتاح العلوم،ص257،256.

(56) خالد عبد الرؤوف الجبر: معالجة المعنى في التراث الفكري العربي،ا لمة العربية للعلوم الإنسانية، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية،الكويت، العدد90، 2000، ص114.

(57) محمد سويرتي: اللغة ودلالا ا : تقريب تداولي للمصطلح البلاغي، عالم الفكر، ا لمس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،2000، ص30، وخالد عبد الرّؤوف الجبر، معالجة المعنى في التراث الفكري العربي، ص114

(58) أوستين: نظرية أفعال الكلام العامّة، ص120،121.

(59) السكاكي: مفتاح العلوم،ص256.

(60) ينظر: جميل عبد ا يد، البلاغة والاتصال، ص 34، 35؛ وسعد عبد العزيز مصلوح، في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، ص 78، 79.

(61) نور الهدى باديس : بلاغة الوفرة و بلاغة الندرة، ص14

(62) السكاكي: مفتاح العلوم، ص38.

(63) نفسه، ص249.

(64) نفسه، ص256.

(65) السكاكي : مفتاح العلوم ،ص257،256 و ينظر في المصدر نفسه ص265 و ما بعدها.

(66) علي محمود حجي الصّراف: في البراغماتية الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، مكتبة الآداب القاهرة ،ط2010،1، ص7.

(67) سعد عبد العزيز مصلوح، في البلاغة العربية والأسلوبيات اللّسانية، ص78..

(68) صالح بن غرم الله بن زياد، البلاغة العربية من حيث هي موقف تلق(إستراتيجية القصد والغرض والقارئ القياسي)، ص48.

(69) مفتاح العلوم، ص413. و مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء، ص416.